الصباح AL-SABAH

المويل: رصودات للوحات وحاويات «متخفية» وإرشادات «عتيقة»

«البيئة»: فريق استقصائي من برنامج «سفاري الشواطئ» تفقد المناطق الساحلية

جانب من رصودات فريق برنامج سفاري الشواطئ خلال الجولة

نواف المويل

رصودات الفريق البيئي أظهرت سلبيات كثيرة

قام فريق من برنامج سفاري الشواطئ التابع للجمعية الكويتية لحماية البيئة بعمل جولة استقصائية بالشواطئ والسواحل للوقوف على استعداد الشواطئ لاستقبال الزوار وتقييم حالة الساحل والتزام روادها بالتعليمات والإرشادات.

وبهذا الخصوص، لفت نواف المويل عضو الفريق الاستقصائي لبرنامج سفاري الشواطئ بالجمعية إلى أبرز الرصودات والملاحظات التي تم توثيقها خلال الجولة، معلنا أن الفريق لفت انتباهه أن العديد من اللوحات الإرشادية قديمة جدا ولم تطلها يد التغيير أو التحديث والتطوير، موضحا: «على الرغم من تنظيف الشواطئ يوميا من قبل البلدية ووجود الكثير من حاويات القمامة الموزعة بشكل متساوي المسافة الا أن النفايات المتخفية بين الرمال والمرمية على الشواطئ بأشكالها المختلفة تثير الحيرة حول ثقافة الرواد والتزامهم بالقوانين المكتوبة بشكل واضح وأحيانا بعدة لغات»، مضيفا: «مسؤولية وضع اللوحات الارشادية لكل شاطئ موزعة على كل من «البلدية، المشروعات السياحية، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة».

وأضاف المويل «بحث فريق الاستقصاء محتويات اللوحات ليجد فيها ما لا يناسب الثقافة العامة للجمهور، فبعض العبارات غير مناسبة اليوم. وكما تحمل بعض اللوحات مخالفات متعارضة مع تطور التشريعات البيئية والغرامات المالية التي فرضها قانون حماية البيئة 42 لسنة 2014 بعقوبة رمي النفايات أيا كان نوعها إلا في الأماكن المخصصة لها بمبلغ لا تقل فيه عن 50 دينارا ولا تزيد على 500 دينار»، منوها إلى: «اللوحة التي نجدها في شاطئ الشويخ والتي تحير مرتادي الشاطئ بعنوان «لا ينصح بالسباحة في هذه المنطقة»، قد تفسر الرائحة التي تنتشر في المنطقة سبب خلو هذا الشاطئ من الرواد في أجمل أيام الصيف، أو أنها كانت كفيلة بتوعية الجمهور بما وراءها».

معتبرا أن «وجود برادات المياه الباردة مطلب مهم في الواجهات البحرية، و وجودها لا يعني عملها بالشكل المناسب أو نظافتها للمستهلك، وجدنا في جولتنا عدم توفرها في أكثر الشواطئ، وما وجدناه كان عبارة عن «ماء سبيل» تابع للجنة خيرية، وتبقى الأسئلة المتعلقة في الصيانة وعمر البرادة الافتراضي مجهول»، علاوة على أن «الحاجة لوجود دورات مياه عمومية نظيفة ومتاحة، بخدمات مناسبة للجمهور وبسعة تناسب حجم الشاطئ والمستخدمين هو ضرب من الخيال في الشواطئ العامة».

وذكر المويل: «هناك العديد من المخاطر التي تحدق بمرتادي الشواطئ، والجهل بمعرفة بالأحياء الضارة مثل «الفريالة» والتي تتواجد تحت وبين صخور الشواطئ المكشوفة، يجب التعريف بها من خلال وضع إعلانات توضح أشكالها وطرق تفاديها والتعامل في حالات الإصابة، وفي نظام الإنذار في المناطق الساحلية المتعارف عليها دوليا، ترفع أعلام ملونة مثل العلم البنفسجي للدلالة على الحذر من الكائنات الخطرة، مثل اللخمة وقنديل البحر والفريالة على الشواطئ الصخرية في دولة الكويت، مثل منطقة الأبراج ومنطقة الجزيرة الخضراء التي يكثر العبث واللعب بالصخور الشاطئية فيها، مما قد يتسبب في إغفال شكل الفريالة المندسة تحت الصخور، والتي لا تختلف عن ألوان التربة وليس من السهل إيجادها»، لافتا «يتنزه بعض مرتادي الشواطئ مع الحيوانات الأليفة، ومن الأفضل دائما وضع إعلانات واضحة للأماكن المخصصة لذلك وتوجيهات للتخلص من فضلات الكلاب وأماكن خاصة لتجميعها».

وأفاد نواف المويل «تقع بعض مناطق السواحل المكشوفة والنشطة على الرؤوس البحرية، مثل «رأس السالمية ورأس جليعة ورأس عجوزة ورأس عشيرج»، وجميعها مناطق تكثر فيها التيارات المائية القوية، والتي تسمى في المصطلح العامي (الدردور وجمعها درادير)، وهي دوامات مائية ناتجة عن تيارين متعاكسين ويصعب في هذه المنطقة السباحة حتى على أمهر السباحين. يجب تمييز هذه المناطق بأعلام حمراء لتوخي الحذر أو منع السباحة فيها بشكل قاطع، فهي أخطر أعلام التحذير على الشاطئ تحذر السباحين من مخاطر جسيمة. ومن الملاحظ أن اللوحة الإرشادية الخاصة بمدخل مواقف سيارات الشاطئ المحاذي لأبراج الكويت، والواقع في المنطقة التي يطلق عليها رأس عجوزة، تشير إلى إمكانية السباحة في هذا الشاطئ، ولا توجد أي علامة تذكر خطورة المياه فيها، وتكررت الحوادث في هذه المنطقة وغيرها كحوادث فردية يجب عدم الاستهانة بها»، والجدير بالذكر أن جميع شواطئ الكويت خالية من المنقذين، ولم يتوفر أيضا أي لوحة إرشادية على عدم وجود منقذ قد تكون مفيدة أحيانا.

وحول إجراءات الأمن والسلامة، قال: «لا تقتصر على وجود الإرشادات وعدم وجود المنقذين، بل هناك خطر آخر بتوفر الجت سكي للتأجير على بعض السواحل، ولا نعني هنا الخطر من الجت سكي بحد ذاته إنما من الملاحظ عدم وجود حواجز تبين مناطق السباحة وتحدد أيضا لهواة الجت سكي حدودهم المكانية، مما يسمح بالحوادث، حتى وإن لم تسجل منذ فترة طويلة»، وواصل قائلا: «حتى لحظة صياغة هذا التقرير، لم أصل إلى جهة توفر الكراسي المتحركة الخاصة للبحر، ولم أجد أي تسهيلات على الشواطئ لذوي الهمم، مؤسف أن لا تتوفر «مسافط»، سيارات أو كراسي متحركة للشواطئ، أو حتى أماكن مخصصة تناسب صعود العربات على الرمال، مما يحرم ذوي الهمم من الوصول لمياه البحر بسهولة ويسر».

وأشار إلى أن هواة صيد «الأسياف» لا تتوفر لهم منصات خاصة للصيد وترتيبات خاصة باستقبال النفايات لمنع تراكمها، فتجتمع القطط وراء مخلفات الصيادين وتترك رائحة مخلفات طعوم (اليم) وبقاياه مسرحا للحشرات.»

وختم نواف المويل: «تمثل منطقة سواحل، منطقة الصليبخات وامتدادها، حتى بداية جون الكويت برأس الصبية، مناطق طينية ذات سماكة تختلف حسب مواقعها ما بين بضعة سنتيمترات إلى عدة أمتار، وهي مناطق خطرة لصعوبة المشي عليها، فإمكانية غطس الأرجل في طبقات الطين. يجب على مرتاد الشواطئ الطينية التواجد ضمن جماعة وعدم الخوض في الطين، لأن عدم المعرفة بالتصرف السليم في هذه الحالات أو انقطاعه عن الماره قد يتسبب في غرقه».

تتمات

المضف: عودة

والبحث العلمي د.علي المضف قرارا، بتعديل الشروط الخاصة بمعايير تحديد البرامج البين- تخصصية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.

وتضمن القرار في مادته الأولى أن تستبدل الشروط العامة والخاصة لتحديد برامج البين – تخصصية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا والواردة في القرار رقم 10/2016 لمجلس إدارة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بشأن اعتماد التقرير النهائي للجنة اقتراح معايير لتحديد البرامج البينية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.

من جهة أخرى أعلنت وزارة التعليم العالي قبول 44 طالبا وطالبة في البعثات الخارجية، من حملة شهادة الثانوية الإنجليزية وحمله شهادة البكالوريا الدولية «IB/DP»، الصادرة من جنيف للعام الدراسي 2022/2023.

وأكدت الوكيل المساعد لشؤون البعثات والمعادلات والعلاقات الثقافية المتحدث الرسمي للوزارة فاطمة السنان لـ «كونا» أمس السبت، أهمية التزام جميع المقبولين بالمواعيد التي سترسل لهم لمراجعة الوزارة، لضمان سرعة إنهاء إجراءاتهم للالتحاق بمقار الابتعاث متمنية لهم التوفيق والنجاح في حياتهم الدراسية القادمة.

الخالد للقيادات

والجمركية في منافذ وموانئ البلاد لتضييق الخناق ومنع دخول المخدرات إلى البلاد.

وشدد الخالد بحسب بيان صحفي صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني خلال قيامه بزيارة مفاجئة لميناء الشويخ، شدد على ضرورة معالجة خروج الحاويات بالشكل الصحيح وعلى عدم خروج أي حاوية إلا بعد تفتيشها من الجهات المعنية للسيطرة على محاولات التهريب.

وثمن جهود رجال أمن المنافذ وموظفي الجمارك على ما يقومون به من جهد كبير في حماية الوطن من كل من تسول له نفسه القيام بأي عمليات تهريب مطالبا إياهم بالمزيد من الحرص واليقظة الدائمة لحماية البلاد من دخول أي ممنوعات أو مواد مخدرة.

وقال مخاطبا القيادات الأمنية «أي اختراق من قبل تجار المخدرات لأنظمة التفتيش يهدد أهلنا وعيالنا وكل أجيالنا،ولذلك .. لاتسمحوا لهم .. فكلنا مسؤولين ونتحمل المسؤولية من موقعنا»

وكان الخالد قد استهل زيارته بتفقد مداخل ومخارج ميناء الشويخ واطلع على آلية العمل داخل جمرك الميناء وإجراءات تفتيش الحاويات داخله.

وتأتي هذه الجولات لقطاعات وزارة الداخلية لمتابعة سير العمل والتعرف على المعوقات وإيجاد الحلول لها.

الفارس رئيساً

الوزراء الشيخ أحمد النواف مرسوما رقم 143 لسنة 2022، ينهي العمل بالمرسوم رقم 312 لسنة 2018 بتجديد تشكيل مجلس إدارة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأصدر آخر تحت رقم 144 لسنة 2022 بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لمدة أربع سنوات.

وشكل المجلس الجديد برئاسة عمر سعود العمر، والمهندس عبد الله خالد العجمي نائباً للرئيس والدكتور وليد الحساوي والمهندس محمد الموسى وجميعهم أعضاء متفرغون.

وفيما يتعلق بالأعضاء غير المتفرغين، فقد تم تعيين كلا من : المهندسة رنا الرشيد، والمهندسة شيماء التركيت، والدكتور فهد الزميع.

«الصحة» تحقق

صحة هذا الإدعاء جملة وتفصيلا.

وأشارت الى ان الوزارة وبعد التحقيق في الواقعة أشادت بتعامل الكادر الطبي السليم مع المراجع وفق الأطر التنظيمية والفنية التي تكفل صحته وسلامته مبينة ضرورة اتباع الطرق المنظمة لتقديم الشكاوى والاستفسارات والاقتراحات عبر خط الواتساب المباشر للمستشفى «94479062» أو التوجه مباشرة لإدارة المستشفى أو عبر قطاع خدمة المواطن في وزارة الصحة.

الصدر يدعو

الموقف الجديد للصدر جاء في بيان نقله صالح محمد العراقي، المقرب من الصدر، وقال فيه إن «هناك ما هو أهم من حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، وهو عدم اشتراك جميع الأحزاب والشخصيات التي شاركت بالعملية السياسية منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 والى يومنا هذا بكل تفاصيلها قيادات ووزراء وموظفين ودرجات خاصة تابعة للأحزاب، بل مطلقا بما فيهم التيار الصدري»، في إشارة إلى الانتخابات التي يجري الحديث عنها كحل للخروج من الأزمة السياسية.

وأضاف الصدر: أقول ذلك وبملء الفم، وبدل كل المبادرات التي يسعى لها البعض بما فيهم الأمم المتحدة مشكورة، وأنا على استعداد وخلال مدة أقصاها 72 ساعة لتوقيع اتفاقية تتضمن ذلك ومن الآن، لا أن يقال إن تحقيق ذلك بعد الانتخابات المقبلة ولا أن يتحقق بطريقة دموية».

وفي إشارة منه إلى احتمالية اندلاع موجة تصعيد جديدة في احتجاجات الشارع، ختم الصدر بالقول إنه «إذا لم يتحقق ذلك فلا مجال للإصلاح، وبالتالي فلا داعي لتدخلّي بما يجري مستقبلاً لا بتغريدة ولا بأي شيء آخر».

ويمثل إعلان الزعيم العراقي الذي يعتصم الآلاف من أنصاره منذ نحو شهر داخل المنطقة الخضراء حيث مقر البرلمان، تصعيدا جديدا بالمشهد العراقي، إذ يواصل الصدر إصراره على حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وهو ما تعارضه القوى الحليفة لإيران، ضمن ما يعرف بتحالف «الإطار التنسيقي»، وتصر على إعادة تفعيل عمل البرلمان الحالي ثم انتخاب حكومة جديدة كاملة الصلاحية وإجراء تعديل بقانون الانتخابات قُبيل الذهاب إلى مثل هذا الخيار.

ويأتي الإعلان الجديد بالتزامن مع استمرار تصعيد منصات وأذرع إعلامية مرتبطة بالتيار الصدري حيال الخطوات المقبلة للاحتجاجات بالأيام المقبلة، ومنها التظاهر أمام حقول ومنشآت نفطية جنوبي البلاد.

وفي أول تعليق سياسي على بيان الصدر، قال رئيس حركة «وعي» المدنية، صلاح العرباوي، إن هذا هو التغيير الحقيقي والجذري. إزاحة طبقة الحكم الحالية واستبدالها بطبقة حكم جديدة كفؤة نزيهة شابة تأخذ على عاتقها: كتابة دستور جديد، والتأسيس لنظام حكم جديد «.

وفيما اعتبر الخبير بالشأن العراقي قاسم عبد الكريم بيان الصدر أنه «مبادرة وطنية خالصة»، مضيفا في تصريحات له أن كل المبادرات التي أُطلقت سابقاً والتي رفضها الصدر كانت مبادرات حزبية بغايات مصلحية واضحة، كان إطارها (الحوار) الذي ينتج توافقا بين الشركاء وتقاسم كعكات المناصب والدرجات الخاصة».

ليبيا: طرابلس

الاستقرار والكتيبة 77 التابعين لوزارة داخلية حكومة الوحدة الوطنية، بعد اقتحام القوة الأولى لمقر تابع للثانية في حيّ باب بن غشير.

وأعقب ذلك اقتحام الكتيبة 77 مقراً تابعاً لقوة دعم الاستقرار في شارع الجمهورية، وأدت الاشتباكات إلى أضرار كبيرة في ممتلكات المدنيين، من شقق وسيارات، قبل أن يعمّ الهدوء لساعات.

لكن الاشتباكات عادت مجدداً لتشمل أحياءً مجاورة للحيّين، وهي طريق السور وبومشماشة والمسيرة الواقعة في وسط العاصمة، وتُعَدّ أكثر الأحياء اكتظاظا بالسكان.

ووفقاً للناطق الرسمي باسم جهاز الإسعاف والطوارئ أسامة علي، فإن عشرات العائلات العالقة في هذه الأحياء وجهت نداءً استغاثة من أجل إجلائها، لكن فرق الجهاز لم تتمكن من دخول هذه الأحياء بسبب الاشتباكات.

وقال علي «حتى الآن يوجد قتيل واحد في صفوف المدنيين، وهناك مصابون أيضاً، لكننا لا نعلم عددهم بالتحديد حتى الآن»، مؤكداً عدم قدرة فرق الجهاز على الدخول إلى المناطق المتوترة.

وبحسب مصدر أمني رفيع تابع لمديرية أمن طرابلس فإن الاشتباكات عادت بقوة منذ قليل، خصوصاً في حيّ باب بن غشير، مشيراً إلى أن «عدداً من الدبابات دخلت الحيّ، ومن الممكن أن ترتفع وتيرة الاشتباكات».

ودارت اشتباكات تدور بشكل ضار، باستخدام الأسلحة المتوسطة والخفيفة، في طريق السّور وطريق بلخير وبومشماشة وشارع الزاوية، المحاذية لحي باب بن غشير، فيما كان فريق الإخلاء التابع لمركز طب الطوارئ والدعم الحكومي يستعد لفتح ممرات لإجلاء المواطنين القاطنين في بعض أجزاء باب بن غشير وشارع الجمهورية.

إلى ذلك، تواصل مواقع التواصل الاجتماعي تناقل فيديوهات توثق الأضرار الناجمة عن الاشتباكات، ومنها وقوع قذيفة على مركز طرابلس العام لطب الأسنان، ومقر السجل العقاري، بالإضافة لأضرار أخرى لحقت بمقر البريد العام.

وكشف المصدر عن سبب الاشتباكات قائلاً: «الاشتباكات تدور على خلفية مخاوف من جانب حكومة الوحدة الوطنية أن تكون الكتيبة 77 على ولاء وتبعية للحكومة المكلفة من مجلس النواب، خصوصاً أنها تتمركز في معسكرات ومواقع استراتيجية وسط العاصمة، وأهمها معسكر 77 في باب بن غشير».

وتعد قوة جهاز دعم الاستقرار من أقوى الفصائل المسلحة الموالية لرئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، وسبق أن داهمت مقار لواء النواصي في أثناء تسهيله دخول رئيس الحكومة الليبية المكلف من مجلس النواب فتحي باشاغا لطرابلس، منتصف مايو الماضي، واضطر لواء النواصي إلى إخراج باشاغا إلى خارج طرابلس، كما سيطر على العديد من مقاره.

وفي سياق قريب، كشف مصدر حكومي مقرب من حكومة الوحدة الوطنية، عن عقد الدبيبة اجتماعا مغلقا في مقر الحكومة، مع رئيس أركان الجيش التابع للحكومة الفريق محمد الحداد، وأربعة من كبار قادة المجموعات المسلحة، من بينهم آمر «اللواء 444» محمود حمزة.

وأفاد المصدر، الذي فضل عدم كشف هويته، بأن الاجتماع جرى لمناقشة سبل فض الاشتباكات الدائرة في طرابلس «على عجل»، مشيراً إلى أن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، الموجود حاليا في تونس للمشاركة في قمة طوكيو الدولية، قرر العودة مساء أمس إلى طرابلس لمتابعة الأوضاع.

وأفادت إدارة التواصل والإعلام بالمجلس الرئاسي لاحقاً، بأن المنفي «قطع زيارة العمل التي يقوم بها لجمهورية تونس، متوجها بشكل عاجل إلى العاصمة طرابلس»، وقدّم اعتذاره للرئيس التونسي قيس سعيّد لإلغائه جدول الزيارة.

في غضون ذلك، دانت حكومة الوحدة الوطنية ما تشهده أحياء العاصمة من اشتباكات وترويع للأهالي، خصوصاً في الأحياء المكتظة بالسكان.

وأوضحت الحكومة في بيان أن الاشتباكات نجمت «عن قيام مجموعة عسكرية بالرماية العشوائية على رتل مارّ بمنطقة شارع الزاوية، في الوقت الذي تحتشد فيه مجموعات مسلحة في بوابة الـ27 غرب طرابلس وبوابة الجبس جنوب طرابلس، تنفيذاً لما أعلنه المدعو فتحي باشاغا من تهديدات باستخدام القوة للعدوان على المدنية».

أضافت: «تزامناً مع ذلك، وردت معلومات أخرى عن تحشيدات عسكرية ستعبر من الطريق الساحلي إلى شرق طرابلس لزعزعة الأمن والاستقرار في المدينة، في محاولة بائسة لتوسيع دائرة العدوان على المدينة».

وفيما يبدو أن الحكومة تحمّل الحكومة المكلفة من مجلس النواب مسؤولية الأحداث في طرابلس، أضافت: «في سياق موازٍ، تستهجن حكومة الوحدة الوطنية ما حدث من غدر وخيانة بعد أن كانت تخوض مفاوضات لتجنيب العاصمة الدماء، بمبادرة ذاتية تلزم جميع الأطراف الذهاب للانتخابات في نهاية العام كحل للأزمة السياسية، إلا أن الطرف الممثل للمدعو فتحي باشاغا قد تهرّب في آخر لحظة، بعد أن كانت هناك مؤشرات إيجابية نحو الحل السلمي بدلاً من العنف والفوضى».

وختمت الحكومة بيانها بأنها «لن تتراجع عن تحمّلها مسؤولياتها تجاه وطنها وشعبها، وحفظ أمنه واستقراره وقطع يد كل من أثار الفوضى والفتنة داخل المدينة».

في المقابل، نفى رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، فتحي باشاغا، ما ورد في بيان لحكومة الوحدة الوطنية بشأن رفض حكومة باشاغا «أي مفاوضات معها».

ونقل المكتب الإعلامي لحكومة باشاغا، بأنه منذ أن منحها مجلس النواب الثقة رحّب الأخير «بكل المبادرات المحلية والدولية لحل أزمة انتقال السلطة سلمياً، من دون أي استجابة من الحكومة منتهية الولاية»، في إشارة لحكومة الوحدة الوطنية.

وفيما ثمن باشاغا الجهود المبذولة من جميع الأطراف المحلية والدول الصديقة والمهتمة بالشأن الليبي، اعتبر أن الجميع اتضح لهم «جلياً في كل محاولاتها تعنت وتشبّث هذه الحكومة ورئيسها (الدبيبة) بالسلطة».

أضاف: «أصبح واضحاً لكل الليبيين أن هذه الحكومة مغتصبة للشرعية وترفض كل المبادرات، بما فيها خطاب رئيس الحكومة الليبية الذي لم تمر عليه ثلاثة أيام، وناشدنا فيه رئيس الوزراء السابق عبد الحميد الدبيبة أن يجنح للسلم».

في الأثناء، أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن قلقها العميق إزاء الاشتباكات المسلحة المستمرة، بما في ذلك القصف العشوائي بالأسلحة المتوسطة والثقيلة في الأحياء المأهولة بالسكان المدنيين في طرابلس.

ودعت البعثة الأممية، في بيان، إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، موجهة تذكيراً لـ«جميع الأطراف بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين والمنشآت المدنية، وأنه من الضروري امتناع كافة الأطراف عن استخدام أي شكل من أشكال خطاب الكراهية والتحريض على العنف».

بدورها، قالت سفارة الولايات المتحدة الأميركية في ليبيا إن واشنطن «تشعر بقلق بالغ إزاء الاشتباكات العنيفة في طرابلس، مع ورود أنباء عن سقوط ضحايا مدنيين وتدمير للممتلكات».

وأضافت السفارة في تغريدة على حسابها في «تويتر»: «إننا نقف إلى جانب الشعب الليبي في الدعوة إلى الحوار السلمي».

روسيا عطلت

وقعت عليها بالفعل كل خمس سنوات، إلى منع انتشار الأسلحة النووية في العالم.

واعترضت روسيا على مسودة النص التي أشارت إلى «القلق البالغ» بشأن الأنشطة العسكرية حول المحطات النووية الأوكرانية، وخاصة محطة زابوريجيا التي سيطرت عليها روسيا وتتعرض للقصف.

وحدث من قبل أن فشل المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة في إقرار واعتماد المراجعة الأخيرة في اجتماع عام 2015، ولم يتم التوصل لاتفاق حول إعلان مشترك حول معاهدة حظر الانتشار النووي.

وتم تأجيل الاجتماع الذي كان مقرر في عام 2020، بسبب تفشي جائحة كورونا، ليقام في 2022، لكنه فشل أيضا في الاتفاق بين الدول على إعلان مشترك بعد أربعة أسابيع من المشاورات خلال مؤتمر في نيويورك.

وأعربت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، عن شعورها «بخيبة أمل شديدة» بسبب عدم التوصل إلى اتفاق.

وقالت إن «روسيا عرقلت التقدم برفضها التوصل إلى حل وسط حول النص المقترح الذي قبلته جميع الدول الأخرى».

وقالت ممثلة الولايات المتحدة السفيرة بوني جينكينز، إن الولايات المتحدة «تأسف بشدة لهذه النتيجة، وكذلك بسبب تصرفات روسيا التي تسببت في هذا الموقف اليوم».

جاء اعتراض روسيا على قسم في النص يعبر عن «القلق البالغ» بشأن الأنشطة العسكرية حول محطات الطاقة الأوكرانية، ومن بينها محطة زابوريجيا النووية، الخاضعة للسيطرة الروسية منذ بداية حربها على أوكرانيا.

وجاء في هذا القسم إشارة إلى أن السلطات الأوكرانية المختصة «فقدت السيطرة على هذه المواقع نتيجة لتلك الأنشطة العسكرية، وتأثيرها السلبي العميق على السلامة».